# نداء المشاركين في منتدى ليون

ليون، فرنسا، 8 و 9 فبراير 2012

RIO+20
Conférence des Nations Unies sur le développement durable

ريو+٢٠
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة

**ترجمة عن النسخة الأصلية الفرنسية : السيدة رجاء شفيل**
خبيرة في برنامج المفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة بالمعهد الفرانكفوني للطاقة والبيئة.

أعاد الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات (مونترو، سويسرا، 22 أكتوبر 2010) التأكيد على ضرورة تعزيز التضامن الفرانكفوني لمواجهة التحديات الكبرى للتنمية المستدامة، خصوصا الأمن الغذائي، والتصحر، والتغير المناخي والتنوع البيولوجي.

وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات بهذه المناسبة، بالسعي لاتخاذ مواقف موحدة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو في عام 2012. ولذلك، انكبّت المنظمة الفرانكفونية على تعبئة الدول والحكومات الأعضاء فيها، ومجموعتها العلمية، والمسؤولين المحليين، ومسؤولي المجتمع المدني، من أجل إنجاح هذا المؤتمر.

## إلتزام المنظمة الفرانكفونية

خلال قمة داكار (1989) تبنى رؤساء الدول والحكومات مفهوم التنمية المستدامة، ودعوا إلى دمج البيئة والتنمية الاقتصادية.

وفي تونس سنة 1991، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول لوزراء البيئة لإعداد مشاركة المنظمة الفرنكوفونية في مؤتمر قمة ريو (1992)، أعدت المنظمة برنامج عمل هيكلت بموجبه تدخلاتها للمساهمة في تفعيل الأجندة 21.

وقد واصلت المنظمة الفرانكفونية حضورها القوي والتشاوري لضمان التهييء لقمة جوهانسبرغ والمساهمة في أعمالها ونتائجها. وفي جوهانسبورغ، تقدمت المنظمة الفرنكوفونية بإعلان سياسي أكدت فيه من جهة، تمسكها بعولمة مضبوطة، وبمكافحة الفقر وبالحكامة الجيدة والتنوع الثقافي، ومن جهة اخرى، بتعزيز التعليم والتكوين، خصوصا في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والولوج المتكافئ لجميع الشعوب إلى الموارد الطبيعية.

وقد شكلت قمة جوهانسبرغ مرحلة نجاح دبلوماسي مؤكد للمنظمة الفرانكفونية من حيث كونها سمحت باعتماد الثقافة كدعامة رابعة للتنمية المستدامة (إلى جانب الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة)، وهي الدعامة التي كانت البلدان الفرنكوفونية المتضامنة أبرز حامليها والمدافعين عنها.

وقد اعتمدت المنظمة الفرانكفونية لاحقا إطارا للعمل (تونس، يونيو 2002) يحدد أولويات التعاون الفرانكوفوني المتعدد الأطراف لدعم تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة، سواء بالنسبة للنمو الاقتصادي أو الدعم الاجتماعي والثقافي، أو من أجل التدبير العقلاني للبيئة.

ORGANISATION INTERNATIONALE DE la francophonie
المنظمة الدولية للفرنكوفونية

Institut de l'énergie et de l'environnement de la Francophonie IEPF
معهد الطاقة والبيئة للفرانكوفونية

ONLYLYON COMMUNAUTÉ URBAINE DE LYON VILLE DE LYON
الجماعة الحضرية ليون
مدينة ليون

وفي إطار هذه الاستمرارية، توخى رؤساء الدول والحكومات الفرانكفونية أن يجعلوا من قمة واغادوغو سنة 2004، محطة مهمة لتفعيل برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ، لا سيما فيما يتعلق بإعداد وتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة، التي تم تعريفها إستنادا إلى "التدبير المحكم والسليم للموارد الطبيعية، وتقدم إقتصادي شامل ومستمر، وعدالة اجتماعية تقوم على التسامح وترتكز على التعليم والتكوين، وضمانات للديمقراطية ودولة القانون لجميع المواطنين، وإنفتاح واسع على التنوع الثقافي واللغوي".

وعبر هذه المواعيد الدولية المختلفة منذ مؤتمر ريو في عام 1992، بذلت المنظمة الفرانكفونية جهودها، لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بتطوير الطرق والوسائل المناسبة للعب:

- دور التشاور وتعبئة الخبرة الفرنكوفونية لخدمة المجتمع؛
- دور دعم الكفاءات التي تراهن على التربية والتكوين والبحث؛
- دور الإعلام والحسيس من أجل تعبئة كافة الفاعلين على صعيد المواطنة المحلية والكونية؛
- دور الوساطة في دعم الشراكات شمال - جنوب، وجنوب – جنوب، وقطاع عام - قطاع خاص، وحكومة - مجتمع مدني، وبين الجماعات المحلية، وكذا مع المنظمات الجهوية والدولية.

وفي النهاية، فإن النشاط السياسي المتعلق بالتعاون داخل المنظمة الفرانكفونية قد مكن من الحضور الفعال للمجموعة والدول الفرانكفونية في الحوار العالمي حول التنمية المستدامة، الى جانب إنتاج علمي وتقني مشهود حول هذه القضايا، مع تعزيز ديبلوماسية الشبكات ومجتمعات الممارسة، ومع عرض لتكوين هادف وحامل للثراء والتنوع للخبرة الفرنكوفونية.

## الفرانكفونية حاملة لمقاربات سياسية جديدة

بوصفها فضاء للتضامن، فإن المنظمة الفرانكفونية تؤكد تمسكها بعولمة مضبوطة لفائدة الجميع.

وبالإضافة إلى ما يسمى دوليا بالدعائم الثلاث للتنمية المستدامة أي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في تمفصلها وليس فقط في مجرد تراكمها، فإن المنظمة الفرانكفونية تتمسك بالدفاع عن أخذ الثقافة بعين الاعتبار بوصفها دعامة رابعة. وهكذا، فإن التوافق المحصل عليه في جوهانسبورغ بفضل مساهمة المنظمة الفرانكفونية قد مكن من اعتبار التنمية المستدامة كمشروع شامل : فعال اقتصاديا، وعادل اجتماعيا، ومدعوم بيئيا، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية.

ومن المهم التأكيد على ما يعطي لعمل للمنظمة الفرانكفونية قيمة مضافة، لأنها مطالبة بأن تحدد مجالات عمل ذات أولوية لتمنحها أهمية خاصة، أو مجالات بإمكانها أن تقدم في إطارها مساهمة متميزة.

وبما أن المنظمة الفرانكفونية منشغلة بتعزيز الحكامة على جميع المستويات، فإنها تؤكد على أهمية الدعم الدولي للمجهودات المبذولة لمزيد من التماسك بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز التآزر والتجانس بين الاتفاقيات الدولية حول البيئة، خصوصا تلك المنبثقة عن مؤتمر ريو 1992، وكذا من أجل تحسين التتبع، وتقييم تفعيل هذه الاتفاقيات. وعلى المستوى الوطني، فإن المنظمة تدعم تعزيز الأطر المؤسساتية والتنظيمية للتنمية المستدامة.

تعتبر الديمقراطية جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، فهي تخلق الظروف لتعبئة مقبولة من طرف السكان، ولتوزيع عادل للموارد الوطنية من أجل ولوج متساو للتربية والتكوين والصحة والشغل. وفي هذا السياق، فإن المنظمة الفرانكفونية متمسكة بممارسة المواطنة وبدور المنظم لدولة القانون وبالحكامة الجيدة من أجل تعزيز التقدم في مجال الديمقراطية، الشيء الذي يجعل من السكان في نفس الوقت، فاعلين ومستفيدين من التنمية في إطار احترام العدالة الاجتماعية. كما تضع طريقة عمل المنظمة الفرانكفونية إحترام التنوع الثقافي واللغوي، كشرط ضروري من أجل التنمية المستدامة، لأن التعدد الثقافي يؤسس لمبادئ تنموية متجذرة في الثقافات المحلية، مساعدا بذلك على قبول هذه النماذج من طرف السكان المعنيين، وكذلك، تحقيق الفعالية في التنفيذ. كما يساهم دور المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة في تعزيز السلام والديمقراطية في العلاقات الدولية، آخذاً بعين الاعتبار، إحتياجات ودور المرأة والشباب في التنمية المستدامة.

والمنظمة الفرانكفونية، التي تستهدف غايات خاصة، تحث المجموعة الدولية على تقوية جهودها من أجل تحسين ظروف التعبئة المتنامية للموارد العامة والخاصة، ولاسيما ولوج منتجات دول الجنوب للسوق، ودعم التجارة على المستوى الجهوي، وتبادل التكنولوجيا، وتطوير آليات متجددة للتمويل خصوصا

حول الممتلكات العالمية. وعلما بأن الولوج الى المعلومات ودمقرطة تكنولوجيات المعلومات يشكلان دعامة أساسية للتنمية المستدامة، فإن المنظمة الفرانكفونية تعمل على جعلهما أداة لاكتساب المعرفة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تسلط المنظمة الفرانكفونية الضوء على الارتباط الوثيق بين التسيير المعقلن للموارد الطبيعية ومكافحة الفقر، كما تدعم بلورة السياسات القطاعية الوطنية التي تساهم في ضمان الأمن الغذائي، والتدبير المستدام للأراضي، والوقاية من الكوارث الطبيعية وتسهيل الحصول على المياه الصالحة للشرب والطاقة المستدامة.

وبالنظر إلى الأهمية الخاصة لمكافحة التصحر وتغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي، فإن المنظمة الفرانكفونية، من خلال دعوة المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات العالمية، حرصت على تعزيز جهودها من اجل تقديم الدعم اللازم لتنفيذ سياسات وطنية في هذا الإطـار، وجعلت من إصـلاح أنظمة الاستهلاك والإنتاج ضرورة تسمح باستفادة جميع الشعوب بكيفية عادلة من الموارد الطبيعية، وكذا بالحفاظ على التنوع البيولوجي.

لقد عززت المنظمة الفرانكفونية سياسات التنمية الحضرية التي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الاستراتيجية للمدينة، كفضاء وأداة للتنمية المستدامة، كما دعمت إرساء أسس الأجندة المحلية 21 وتعزيز شبكات المدن حول الممارسات الجيدة.

ضمن هذا الإطار السياسي، حرصت المنظمة الفرانكفونية على دعوة مختلف الجهات المعنية للتحاور في ليون بفرنسا، وتقديم مقترحات لبناء موقف سياسي موحّد يرمي إلى:

- خلق وتأمين إلتزام سياسي دولي و وطني متجدد لأجل تحقيق التنمية المستدامة.
- تقديم حصيلة التطور المحرز منذ إعتماد إعلان ريو وأجندة 21 سنة 1992، وخطة عمل جوهانسبورغ عام 2002، وسد الثغرات والصعوبات التي تعوق تنفيذ هذه الالتزامات.
- مواجهة التحديات الناجمة عن القضايا الجديدة، وإقتراح مسارات للعمل وحلول عملية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تدارس الموضوعين التاليين المختارين للمناقشة في ريو عام 2012: الاقتصاد الاخضر في سياق القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة، و الاطار المؤسساتي للحكامة من أجل التنمية المستدامة.

وبالنظر الى مضمون النص التفاوضي: "أي مستقبل نريد؟" الذي يتألف من خمسة أجزاء :

1. المقدمة
2. الالتزام السياسي المتجدد.
3. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر.
4. الاطار المؤسساتي للتنمية المستدامة.
5. إطار العمل والتتبع.

أعد منتدى ليون مساهمة الفعاليات الفرانكفونية في مسلسل المفاوضات على غرار ما جرى في مؤتمر قمة ريو عام 1992 وجوهانسبورغ عام 2002.

وتحضيرا للمنتدى العالي المستوى الذي لقي نجاحا كبيرا في 8 و 9 فبراير، تم تنظيم ورشات عمل تضم خبراء فرانكوفونيين من مختلف المجالات كالغابات، والمالية والطاقة الانتقالية، والسلطات المحلية، و المسؤولية الإجتماعية، والمجتمع المدني، ومعايير التنمية المستدامة، والحق في البيئة والعدالة البيئية، والتكوين والمعلومات والتنمية المستدامة، والحصول على الخدمات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى وسائل الإعلام والتنمية المستدامة، والشباب وفرص العمل الخضراء.

وقـد أسفرت المباحثات والمناقشات عن اقتراح مسارات عمل وحلول ملموسة تسمح للمنظمة الفرانكفونية بتقديم عناصر التفاوض للدول و الحكومات الأعضاء، كما تساهم هذه التوصيات في إدماج الاقتصاد الأخضر في مبادئ الحكامة والتنمية المستدامة، و في وضع وتنفيذ مختلف السياسات القطاعية. و تمثل هذه الورقة، تقديما ملخصا للتوصيات الرئيسية لكل ورشة.

## التوصيات

### المقدمة

إنطلاقا من قناعاتنا بأنه ليس هناك نموذج لتنمية ناجحة دون تجذر في الثقافة التي تمثل المحرك الرئيسي لأي مجتمع، فإننا نؤكد على ضرورة تشجيع التعددية الثقافية العالمية كأساس لتنمية بشرية متناغمة ومستدامة.

ولذا، يجب أن تأخذ النتائج المتوخاة من كل المقترحات وبرامج العمل الناجمة عن المنتدى والمقترحة بريو بعين الاعتبار البعد العرضي للثقافة في إستراتيجيات التنمية وتنفيذها. فالثقافة، في إحترام القيم العالمية لحقوق الإنسان، هي في الحقيقة المحرك الرئيسي لكل من الحكامة الجيدة والتنمية المستدامة.

**1. الشباب**

شكل المنتدى الدولي للشباب والوظائف الخضراء، الذي إنعقد في نيامي من 16 الى 20 يناير تحت رئاسة كل من معالي رئيس النيجر ومعالي الكاتب العام للمنظمة الفرانكفونية، مناسبة تشاور للشباب الفرنكفوني حول الالتزامات والتطلعات في مؤتمر ريو+20.

وفي نيامي، إعتبرت مشاركة الشباب في جميع مستويات الحكامة عنصرا محركا في التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وخلق الوظائف الخضراء لهذا الجيل وللأجيال الجديدة القادمة، لأنه ليس من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الاندماج الكامل للشباب في جميع مراحل اتخاذ القرار على المستوى المحلي والجهوي والوطني والعالمي.

ولهذا، فمن المهم تهيئة الظروف للشباب، ولا سيما القاطنين بالمناطق الريفية، فهذه الشريحة يجب أن تكون على علم كاف، وأن تملك القدرة اللازمة لضمان مشاركتها الفعالة في عملية إتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية، خصوصا الاتفاقيات والسياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية.

إن بناء الاقتصاد الأخضر وخلق الوظائف الخضراء هما أمرين مترابطين فيما بينهما، لهذا، يوصي الشباب الفرانكفوني بالاعتراف أكثر بالدور الذي تلعبه مقاولات الشباب، وتسهيل عملية الحصول على تمويل المشاريع المقدمة من طرف الشباب، وذلك من خلال إنشاء جهاز مالي يتضمن القروض الصغرى، وإنشاء صناديق الضمان أو المساهمة للشباب، كما على البنوك الجهوية للتنمية أن تلعب دورا كبيرا في تمويل المشاريع التي تخلق فرص عمل خضراء لشباب العالم الفرنكفوني. بالإضافة إلى ذاك، فقد شددت المناقشات على أهمية تعزيز وتطوير حاضني المشاريع وكذا تسهيل عملية ولوج رجال الأعمال الشباب إلى الأسواق العامة، ولا سيما من خلال تعزيز آليات ومعايير طلبات العروض التي تلائمهم.

وأخيرا، دعا المشاركون إلى الاستثمار في التعليم البيئي وتسهيل عملية دمج الشباب في سوق العمل من خلال شراكات بين مراكز التكوين، والقطاع العام والشركات، وذلك بتوفير فرص عمل أو تدريب مدفوعة الأجر لهؤلاء الخريجين.

**2. الاقتصاد الأخضر**

الاقتصاد الأخضر من النقاط التي سيتم تدارسها في جدول أعمال مؤتمر ريو+20، وهو حافز مهم للتغيير، ويساهم في التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ وكذلك مكافحة الفقر، ويهدف إلى تعزيز قدرة الأنظمة الإيكولوجية لضمان قاعدة تدعم التنمية الاقتصادية مع دمج البعد الأخلاقي (العدالة والنزاهة والمساءلة)، وإدماج رأس المال الطبيعي المحدود.

فالاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة، ويجب أن ينفذ وفقا للأولويات الوطنية لكل بلد. ولا ينبغي أن ينحصر في التقنيات الخضراء أو المقاولات الإيكولوجية والتمويلات الخاصة، ولكنه يتمثل في تحول عميق في أنماط الإنتاج والاستهلاك ينطوي على التكامل، كما يتطلب أن تؤخذ بعين الإعتبار الأبعاد السوسيولوجية والثقافية في الأنشطة الإقتصادية والمشاركة المدنية والقدرة الجماعية للحفاظ على النظم البيئية.

وفي هذا الوقت من الأزمة العالمية الاقتصادية، يبدو الاقتصاد الأخضر كوسيلة للحد من آثارها، وذلك من خلال خلق فرص عمل محلية والتحكم في الإنتاج والاستهلاك بكل مسؤولية مع احترام كوكب الأرض. ويساهم البرنامج الإطار لطرق الاستهلاك والإنتاج المستدام الذي وضع لمدة عشرة سنوات في تحقيق هذه الأهداف، ولكن في نفس السياق، يجب أن تخضع المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها كجزء من الاقتصاد الأخضر لتقييم دراسات التأثير على البيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، وكممارسات جديدة، فالتصاميم الإيكولوجية باستعمال الموارد المتجددة تسمح بإدماج الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد التقليدي من خلال التشجيع على إدراج البيئة في جميع مراحل وأطوار منتوج أو خدمة ما.

وفي هذا السياق تمكن مبادرات الشراكة في هذا المجال من تجميع وتبادل الممارسات الجيدة و الأدوات المتاحة بالفضاء الفرنكفوني والدولي من أجل تقاسم الموارد، وخلق فضاءات للتعاون (خبراء، شركات) في التصور الإيكولوجي، و التقييم البيئي (ACV)، وتصور إعادة التدوير (الرسكلة) وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين وما إلى ذلك. وإستنادا إلى المعايير الدولية البيئية (ISO 14000 وغيرها) و إلى التصور الإيكولوجي للمنتجات والبنايات ، يمكن أن تشكل هذه الفضاءات مصدرا للتحسيس والوعي والمساعدة على اتخاذ القرار.

### 3. الحكامة

أ) الإطار القانوني

من خلال الاجتماع العالمي لرجال القانون المتخصصين في البيئة (ليموج، فرنسا من 28 سبتمبر إلى 1 أكتوبر)، من أجل التحضير لمؤتمر ريو+20، تم التأكيد على التوصيات المختلفة التي تعرف بأهمية الإطار القانوني في الحكامة.

وأشار المشاركون في منتدى ليون أنه على الرغم من وجود العديد من الأطر القانونية في مجال البيئة، لا تزال هناك فجوات كبيرة نظرا لتفاقم بعض القضايا البيئية وظهور أخرى جديدة (نانو تكنولوجيا، التربة) ونادوا الدول والحكومات إلى ضرورة تكريس مبدإ عدم التراجع في القانون البيئي.

ويدعو المشاركون أيضا الـدول والحكومات للمشاركة في المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى إبرام اتفاقيات جديدة للبيئة، تستجيب لمقتضيات الحفاظ على الصحة و على التنوع البيولوجي وحقوق الإنسان، كما يؤكدون على ضرورة العمل على تحظير قانون محدد للتنمية المستدامة، يتضمن القانون البيئي وأحكام ومبادئ تعالج البعد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بشكل متكامل.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقضايا الناشئة كالاكتناز الهائل للأراضي الفلاحية أو الزراعية والمناطق الطبيعية والريفية والتأثيرات المتسارعة على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتربة وموارد المحيطات. و في هذا السياق، أصبح ضروريا التنسيق بين الأنشطة الخاصة بالتسيير المحكم للمحيطات ومواردها.

إن ارتكاز هذه القرارات على معطيات علمية يجب أن يكون مدعوما بتطبيق مبدإ الحذر فيما يخص القضايا والتكنولوجيات الجديدة وكذا التكنولوجيات الخضراء، ويحث على إنشاء مناطق للمراقبة والضبط للقضايا التي يحتمل أن تؤثر على البيئة والصحة، بما في ذلك، تلك المتعلقة بالنانوتكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية الناشئة.

ب) الإطار المؤسساتي

إن الحكامة العالمية للتنمية المستدامة يجب أن ترتكز من جهة، على الحكامة العالمية للبيئة، ومن جهة أخرى، على تقوية المؤسسات و الحوار الخاصين بالتنمية المستدامة، مما يسمح بإدماج كل الأبعاد (البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، وعلى جميع الأصعدة (العالمي، والوطني، والولايات الاتحادية، والجهوي، والمحلي).

وتحقيقا لهذه الغاية، دعا المشاركون إلى تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى وكالة خاصة ذات طابع عالمي، وتزويدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان تطبيق الحكامة البيئية، على المستوى العالمي، كما دعوا أيضا لجنة التنمية المستدامة أو الجهاز الذي سيتعزز في ريو+20 بالعمل على:

- إدماج التنمية المستدامة في مختلف وكالات الأمم المتحدة؛
- دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتبادل الخبرات عن طريق تدارسها من طرف دول مشابهة ؛
- تقديم الدعم للشراكات الدولية من أجل التنمية المستدامة ذات أهمية، للسماح بالتزام كل الفاعلين بتحقيق الأهداف والارتقاء بالخبرات و تجاوز الصعوبات في هذا المجال.

### 4. الحكامة الوطنية والتمويل

يعتبر المشاركون في ورشــة الحكامة والتمويل للتنمية المستدامة، أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي الإطار الأمثل للحكامة فيما يخص التنمية المستدامة وغيرها من "الاستراتيجيات" أو برامج العمل في مجال مكافحة الفقر، والتكنولوجيات الخضراء، والإنتاج والاستهلاك المستدام، وما إلى ذلك... كما يوصون بدمج كل هذه الاستراتيجيات للتأكيد على أن التنمية المستدامة من أولويات الحكومة و تضمن التناسق والإدماج والتآزر بين كل السياسات القطاعية.

وفيما يخص التمويل، يدعو المشاركون إلى أن تأتي غالبية التمويل من الميزانية الوطنية، مما يسمح بضمان إدراج التنمية المستدامة في جميع السياسات، بينما مصادر التمويل الأخرى، مثل صناديق التمويل الأخضر، أو التمويل المبكر وكذلك التمويل من طرف جهات ثنائية ومتعددة الأطراف، فيمكن أن تتدخل بشكل متكامل.

ويستحسن أن تقوم البلدان الفرانكفونية بإعداد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، و أن تعمل على تشجيع تنمية الخبرات وآليات التتبع والتقييم. وبما أن مسألة التمويل من طرف القطاع الخاص للتنمية المستدامة والتكنولوجيا الخضراء والابتكار، أمر ذو أهمية، دعا المشاركون إلى إنشاء شبكة للتعاون والحوار حول هذه المسألة.

### 5. الجماعات المحلية

اعتبر المشاركون في ورشة الجماعات المحلية وحكامة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، أن الجماعات المحلية تلعب دور الفاعل الرئيسي في تنفيذ وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وخصوصا الأجندة 21 المحلية التي دمجت خطط مكافحة تغير المناخ، التي تشكل أدوات حقيقية للحكامة المحلية وتعزز عملية التخطيط الاستراتيجي والتشاركي.

فالاقتصاد الأخضر من بين الصلاحيات الرئيسية للجماعات المحلية في مختلف القطاعات الرئيسية، مثل القطاع المتعلق بالطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، والشبكات الكهربائية الذكية، والمباني، والتهيئة، والتعمير المستدام، والبنية التحتية للنقل الإيكولوجي، والصناعة الإيكولوجية، والتدبير الإيكولوجي المحكم للنفايات السائلة والصلبة والإلكترونية، وكذلك التدبير المتكامل للموارد المائية وغيرها.

و يوصي المشاركون بـ :

- إشراك الجماعات المحلية، ومراعاة مساهمتها في المفاوضات الدولية ودورها الفاعل في مستقبل الحكامة البيئية العالمية؛
- الاعتراف بدور المدن و الجماعات المحلية بخصوص مكافحة الفقر من خلال سياسات عامة تسمح بالحصول على الخدمات الأساسية وتنمية الاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز اللامركزية في دول الجنوب وتعميق الديمقراطية التمثيلية والتشاركية في عملية صنع القرار للسياسات الإقليمية للتنمية المستدامة؛
- تعزيز قدرات الجماعات المحلية والحصول على التمويل من خلال الاعتماد بالدرجة الأولى على التعاون اللامركزي من خلال التوأمة للأجندة 21 المحلية بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب؛
- إعطاء الطابع المؤسساتي للأجندة 21 المحلية، ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية، والحوافز وآليات الدعم؛
- تقديم الدعم لبرامج التعاون وتبادل المعارف والممارسات.

وبالنظر إلـى القضايا الخاصة بالجماعات المحلية، أوصى المشاركون هذه الاخيرة وكذلك الجمعيات المنبثقة عنها بتأسيس و إقامة شراكة أقوى لتبادل أفضل للممارسات والخبرات، وبتشجيع مشاركة هذه الجمعيات في البرامج الدولية وآليات تمويل الاقتصاد الأخضر. وتعتبر مشاركة الدول والجهات الممولة في هذه الشراكة ذات أهمية لتفعيل أنشطتها وتعزيز دورها.

### 6. المسؤولية الاجتماعية

تمثل المسؤولية الاجتماعية (الاجتماعية والبيئية) للمنظمات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي ISO 26000، مساهمة المنظمات في جميع المجالات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. و هي تحث القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني على تطبيق القانون الوطني والاسترشاد في ممارساتهم بالمعايير الدولية، ولهذه الغاية يجب نشر ISO 26000 لأنه يهم عدة قضايا عامة وخاصة:

- قضية عامة لكونها تشكل فرصة لتعزيز القانون والالتزامات العامة وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة، مما يساهم في الحكامة من خلال توفير إطار عمل لتنفيذ الالتزامات الدولية، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة و الأجندة 21 المحلية.
- و قضية خاصة بجميع المنظمات التي يمكن أن تجد فيها المبادئ التوجيهية لمساهمتها في التنمية المستدامة وقاعدة لتأسيس الشراكات.

ومن هذا المنطلق، اقترح المشاركون اقامة شراكة دولية للتنمية المستدامة من أجل المسؤولية الاجتماعية تسمح بالتنفيذ العملي وإشراك المنظمات العامة والمؤسسات الخاصة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

### 7. الحصول على الخدمات الأساسية

لقد إتفق المشاركون على أنه بإمكاننا الحد من الفقر بحلول عام 2015 عبر تحسين فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية (المياه، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصحة،والخدمات البيئية، والنقل، الخ) في نهج التنمية المستدامة.

ويعتبر النقص في البنى التحتية و ضعف الموارد البشرية عائقا يحد من قدرة الحكومات وجماعاتها المحلية على وضع سياسات وتقديم خدمات أساسية نوعية و بتكلفة منخفضة، ومتوافقة مع الطلب الاجتماعي وطنيا و جهويا لسكان الريف والمدن.

ويجب أن تتم عملية تفويت الخدمات الأساسية في سياق التنمية المستدامة والحكامة التي تركز على تعزيز السلطات التنظيمية للخدمات العامة، مستلزمة بذلك على إشراك واسع للمستفيدين ولمختلف الجهات المعنية.

### 8. التحول الطاقي

يهدف التحول الطاقي الى إحداث مجتمع معتدل في استعمال الطاقة، فعال فيما يخص أنماط الإنتاج والاستهلاك وتطوير الطاقة المتجددة المحلية، واللامركزية، وبأسعار معقولة ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا ومنخفضة الكربون، وفقا لما تمت الاشارة اليه خلال مشاورات وزراء الطاقة للبلدان الفرنكوفونية في اللقاء الذي تم عقده بمونتريال في سبتمبر 2010.

على مستوى الدولة، يجب أن يستند ذلك على إنشاء إطار قانوني ملائم و مدونة لقواعد السلوك، وتوعية وتكوين كل الفاعلين في مجال ضبط الطاقة، وتطوير أقطاب متكاملة للتميز، وإعداد مهنيين مؤهلين، وتوعية الأشخاص وكذلك صانعي القرار بشأن

القضايا الخاصة بالتحول الطاقي، وتطوير البحث والابتكار على المستوى الإقليمي والوطني والجهوي.

وفي هذا السياق، تمت المطالبة بتعزيز امكانية الحكومات المحلية والجهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار للمعايير الدولية مثل ISO 50001 في مجال تدبير الطاقة، من أجل تعميم تحقيق الأهداف العامة.

وينبغي ربط كل هذا بتعزيز المسؤولية المشتركة في التعريف بالأهداف العامة من جهة، وأيضا تقاسم الموارد في إطار تنفيذ وتقييم الميزانيات الوطنية في مجال الطاقة من جهة أخرى.

ولتسهيل هذا التحول في البلدان النامية، تمت دعوة البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك الدول الناشئة حسب إستطاعتها، لتقديم الدعم للبلدان النامية من خلال آليات مالية مناسبة ومرنة بما فيه الكفاية لتسهيل تنفيذ هذه العملية، وكذلك لتشجيع إستخدام الطاقة وتعزيز فرص الحصول على الطاقة النظيفة.

### 9. الغابة، الاقتصاد الأخضر والحد من الفقر

لقد اعتبر المشاركون في ندوة "الغابة والاقتصاد ومكافحة الفقر"، أنه من وراء الخدمات الاقتصادية (إنتاج واستغلال المنتجات الخشبية وغير الخشبية، والسياحة البيئية، إلخ)، نجد أن الغابات توفر أيضا خدمات غير مادية، يصعب قياسها كميا ويتجاهلها الاقتصاد الحديث، أو في أحسن الأحوال يأخذ منها بعين الاعتبار ما يلي: خدمات النظام الإيكولوجي (تنظيم المناخ، وتصريف المياه والتربة والتنظيم البيولوجي)، والخدمات الصوصيو- ثقافية (إنتاج القيم الرمزية والثقافية، والفنية، والتراثية، والتعليمية، والشفائية الجسمانية والروحية).

و تساعد الانظمة الزراعية المختلطة بالغابات على ضمان هذه الأنواع الثلاثة من الخدمات، ولذلك يجب إدماج الانظمة الزراعية والغابية في تعريف الغابات وذلك للسماح بأهليتها للحصول على برامج التمويل لخدمات النظام الإيكولوجي (آلية التنمية النظيفة و آليات التمويل الأخرى...).

و بالنظر إلى التحديات العامة التي تواجهها غابات حوض الكونغو، فقد نادى المشاركون بالحفاظ عليها وإدارتها المستدامة.

وينبغي على الدول إتباع إستراتيجيات متكاملة للتنمية المستدامة، تلعب فيها الغابات والمنتجات التي يتم استخراجها منها دورا هاما، و ذلك من خلال وضع السياسات الوطنية، والمبادرات الجهوية والدولية، وكذلك من خلال الأطر القانونية المناسبة لكل من الغابات والانظمة الزراعية والغابية، كما ينبغي على الدول أيضا أن تكفل تقديم الدعم لشعوبها الأصلية والمحلية لضمان استفادتهم الكاملة من موارد وخدمات الغابات التي تشكل مصدر عيشهم.

وبالإضافة إلى هذا، فمن الضروري الاستثمار في البحوث وبناء القدرات لتسهيل عملية صنع القرار، مما يتطلب وضع حكامة وتعبئة مشتركة بين القطاعات لضمان استثمار مستدام للخدمات التي تقدمها الغابات على المستوى الوطني والدولي.

### 10. اقتصاد المعلومات والاقتصاد الثقافي

إن مجتمع المعلومات في تفاعل دائم، من جهة مع الثقافة والممارسات المتجذرة في واقع الشعوب، ومن جهة أخرى، مع نظام التعليم الذي يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

وتمثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مكونا مهما للمبادرات التنموية والأنشطة المدرة للدخل، كما أن القطاع الثقافي والأنشطة المرتبطة به يشاركان في الاقتصاد و في التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون الى تطوير مبادرة من أجل تشجيع الأنشطة المتصلة بالمعلومات والمعرفة والثقافة، بما في ذلك تشجيع روح المبادرة عند الشباب، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، كما قاموا بتقديم اقتراح لإعلان عشرية الأمم المتحدة للثقافة، بوصفها عاملا من عوامل التنمية المستدامة، بعد انتهاء عشرية الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

### 11. الكفاءات والتكوين

يوصي المشاركون بمقاربة شمولية ومندمجة للتربية والتكوين طوال الحياة من أجل تقوية الكفاءات الفردية والجماعية للفاعلين في مجال التنمية المستدامة، شريطة أن تهم هذه التقوية أيضا الفاعلين والمسؤولين الميدانيين وكذلك الباحثين، كما يدعون الجامعيين إلى مزيد من الانخراط في دعم التنمية المستدامة وتقييمها، وإلى نشر واسع لمعارفهم ومعلوماتهم في هذا المجال.

ولا يجب اعتبار التربية والتكوين مدى الحياة فقط كموارد، بل كشروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وإشاعة ثقافة المسؤولية المجتمعية، وبناء اقتصاد أخضر عادل. ولهذا، يدعو المشاركون إلى تعميق التفكير والتنسيق داخل الفضاء الفرنكفوني للتفكير في أنشطة التكوين وتقوية الكفاءات والمهارات، وتكوين المكونين والمدرسين، والإشهاد على جودة مؤسسات التكوين في مجال التنمية المستدامة، وإدراج مبادئ التنمية المستدامة في برامج التكوين من المدرسة الابتدائية إلى التعليم العالي.

كما يوصي المشاركون أخيرا بتقارب سبل الإعلام في مجال التربية والجامعات الافتراضية في الفضاء الفرنكفوني، عبر تشجيع مقاربة متعددة الأطراف و تدبير تشاوري للمعلومات.

**12. التجديد**

يجب أن تستفيد التنمية المستدامة من التجديد لأن التحديات معقدة و شاملة و متعددة الجوانب و تتطلب تدخلات حيوية على جميع أصعدة الحكامة (محلي، وجهوي، وحكومات فدرالية، وعالمي)، كما تتطلب إرساء شبكات للتعاون متوازنة ومتآلفة.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون إلى إرساء شبكة فرنكوفونية جماعية للتعاون العلمي من أجل دعم الابتكار ونشر العلم والمعارف، كما اعتبروا تنويع الفاعلين أساسيا من أجل توسيع آفاق الابتكار وتعميمها، وأثاروا الصعوبات التي يواجهها الباحثون في الدول النامية لحماية معلوماتهم وإختراعاتهم.

ولقد أبدوا أملهم في أن يحظى مشروع القطب المندمج للجودة من أجل الطاقة في غرب إفريقيا بالدعم و الشراكة مع الفاعلين الأساسيين بالجهة، علما بأن هذا النموذج يمكن نشره وتوسيعه ليشمل محاور أخرى خصوصا الاقتصاد الأخضر والصناعات الغذائية.

**13. وسائل الإعلام**

تلعب وسائل الإعلام دورا أساسيا في فهم العالم وقضايا التنمية المستدامة. وإذ تعتبر حرية الصحافة شرطا للديمقراطية، يجب أن ترتكز على مسؤولية مجتمعية لوسائل الإعلام والصحافيين، وأن يتم تطور وسائل الإعلام بالتوازي مع ظهور نماذج اقتصادية جديدة أقل ارتباطا برأس المال والثروات (الإشهار) وبالفاعلين الاقتصاديين، مما يمكن الصحافيين من أن يصبحوا "صنّاعا" للتغيير.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون الصحافة إلى مزيد من الانخراط في الجهود الجماعية المتعلقة بتغيير طرق الاستهلاك و الإنتاج، لأن اللجوء إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يؤدي إلى التقليص التدريجي من "البصمة الإيكولوجية" في إنتاج المعلومة.

**14. نظم الاخبار من أجل التنمية المستدامة**

أخذا بعين الاعتبار للفرص التي تنتجها تكنولوجيات المعلومة والاتصالات لمشاركة العموم في مسلسلات القرار حول البيئة والتنمية المستدامة، ومن أجل تسهيل انخراط الجميع من خلال الولوج إلى الممارسات والتكنولوجيات والخدمات، دعا المشاركون إلى تطوير نموذج للاقتصاد بحكامة تشاركية لضمان بقائه؛ كما اعتبروا أن تكنولوجيا المعلومة والاتصالات يجب أن تتم بلورتها كمسهل لبناء مجتمع للمعلومات منفتح و شامل.

كما دعا المشاركون أيضا إلى دعم الدول والحكومات الفرانكفونية في إعداد وتفعيل استراتيجيات رقمية تطوعية ومتعددة القطاعات، خصوصا في القطاعات الأولوية المحددة في الوثيقة النهائية ريو+20، وإلى تعزيز بنك المعلومات الفرانكفونية حول الأجندة 21 والموضوعات الواعدة (تكنولوجيا المعلومة والاتصالات الخضراء، البناء، التكيف مع التغير المناخي، إلخ) التي تسمح بتبادل المعلومات بين المهنيين و الباحثين و مع المواطنين.

وفي النهاية، نادى المشاركون أيضا إلى ضمان التفاعل العملياتي بين أنظمة المعلومات، من خلال فتح آليات للتبادل ترتكز على أنطولوجية فرنكوفونية مشتركة حول التنمية المستدامة، وأوصوا بإعداد تقرير حول الوضعية الحالية للتنظيم القانوني الدولي للملكية الفكرية خصوصا مقتضيات ACT**A** المتعلقة بالممتلكات الثقافية و الرقمية. ■

تم آخر تحديث (الاثنين 13 فبراير، 2012 17:34)